تراجع الاقراض المصرفى فى عهد الانقلاب

الأحد 23 فبراير 2014 12:02 م

ممدوح الولي :

تراجعت أرصدة التسهيلات الائتمانية التى قدمتها البنوك الى كل قطاعات النشاط الاقتصادى ، خلال الفترة من يوليو الماضى وحتى نوفمبر الماضى ، والتى تمثل الشهور الخمسة الأولى للانقلاب العسكرى ، سواء لقطاع الصناعة أو التجارة أو الخدمات أو الزراعة أى حتى العالم الخارجى بالنسبة للأجانب المقيمين بمصر .

الأمر الذى انعكس سلبا على الأنشطة الاقتصادية ، والتى تعانى أصلا من الاضطرابات الأمنية والاضطرابات العمالية ، وانخفاض التصنيف الائتمانى لمصر بالعالم ، مما يعنى صعوبة الاقتراض من الخارج ، وزيادة تكلفة الواردات وضرورة الدفع المسبق لقيمة ما تستورده من خامات وسلع وسيطة أو مصنعة .

ولهذا اضطرت كثير من الشركات للتخفيض الجزئى للإنتاج ، بما استتبعه ذلك من استغناء عن جانب من العمالة ، كما اضطرت بعضها للإغلاق الكلى ، بما أضر بدخول العاملين بها وانضمامهم لصفوف العاطلين .

- والمعروف أن البنوك تقوم باحتساب الفوائد على ما تقوم بإقراضه للعملاء ، واذا كانت أرصدة التسهيلات الائتمانية بالجنيه المصرى قد بلغت فى نهاية يونيو من العام الماضى 388 مليار جنيه ، فقد كان من الطبيعى أن تتسبب الفوائد على تلك التسهيلات بالعملة المحلية ، فى ارتفاع أرصدتها بالفوائد ، بنهاية نوفمبر الماضى الى نحو 408 مليار جنه .

لكن ما حدث أنها بلغت فى نوفمبر 389 مليار جنيه ، أى بنقص حوالى 19 مليار جنيه ، عما كان من المفترض أن تصل إليه بالفوائد وذلك بافتراض عدم منح أية تسهيلات جديدة خلال تلك الشهور .

ومن هنا يتضح تناقص الأرصدة الحقيقية للتسهيلات الائتمانية بالجنيه ، بمعنى أن البنوك تكتفى بتحصيل أقساط القروض القديمة ، دون منح تسهيلات جديدة لقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والزراعة .

ليبقى قطاع وحيد زادت أرصدة قروضه حسب بيانات البنك المركزى خلال الشهور الخمسة بنحو 3ر8 مليار جنيه ، وهو القطاع العائلى الذى يضم الأفراد والجمعيات الأهلية .

لكنه حتى هذا القطاع الذى قد يبدو للوهلة الأولى أن أرصدة تسهيلاته قد زادت ، أنها لم تزد فى الحقيقة ، حيث كان من المفترض وبحساب الفوائد على تسهيلاته بالجنيه ، أن تزيد أرصدته بنحو 6ر6 مليار جنيه خلال الشهور الخمسة ، لكنه عندما تكون الزيادة بالأرصدة المعلنة 3ر8 مليار جنيه فقط ، فهذا يعنى أيضا نقص أرصدة تسهيلاته الحقيقية بنحو 2ر8 مليار جنيه .

<u>توظيف آمن لأموال البنوك</u>

- ولأن المهمة الرئيسية للبنوك هى استقطاب المدخرات من المجتمع وإعادة توظيفها فى مجالات النشاط الاقتصادى ، فإن الأمر يقتضى التعرف على التوزيع النسبى لتوظيف البنوك لأصولها فى نوفمبر الماضى ، وهنا سنجد أن القروض قد استحوزت على النسبة الأكبر بحوالى 33 % من الإجمالى متضمنة جزء من القروض للحكومة .

تليها الأوراق المالية من أسهم وسندات بنسبة 5ر22 % ، ثم أذون الخزانة بنسبة 19 % ، وتليها الأرصدة التى تودعها البنوك فيما بينها بالبنوك المحلية بنسبة 5ر9 % ، والأرصدة التى تودعها البنوك بالخارج بنسبة 4 % ، ونسبة 1 % للكاش لمواجهة احتياجات العملاء الطارئة و10 % كأصول أخرى متنوعة .

- ومن هنا يتضح أن ظروف السوق المرتبكة قد دفعت البنوك للتوظيف الآمن لأموالها ، بشراء أذون وسندات الحكومة واقراض الحكومة ، على اعتبار أن الحكومة مضمونة ولا تفلس ، بعكس اقراض الشركات الذى تزيد معه مخاطر امكانية عدم استطاعتها السداد .

بسبب ظروف السوق المضطربة وحالة الكساد السائدة ، والضبابية التى تحكم الصورة المستقبلية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، رغم أن اسمرار اقراض الشركات يزيد من فرص سدادها لما عليها من قروض قديمة ، كما يزيد دخل البنوك من الخدمات المصرفية التى تقدمها الى تلك الشركات .

وهكذا نجد أن التوظيف الآمن والمضون قد استحوز عل نسبة 53 % من توظيفات البنوك ، بخلاف نسبة العشرة بالمائة الخاصة بالأصول الأخرى ، وذلك فى مجالات أذون وسندات الحكومة واقراضها والإيداع بالبنوك الأخرى المحلية والخارجية والكاش .

وهكـذا حلت البنوك مشـكلة الحكومة التى تواجه عجزا متزايدا فى موازنتها ، ولم تحل مشـكلة الشـركات الإنتاجية والخدمية الظامئة للاقتراض منذ فترة ، والتى تعـددت شـكواها من صـعوبة الاـقتراض سواء فى مؤتمرات اتحـاد الصـناعات أو اجتماعـات جمعيات المسـتثمرين أو تصـريحات رجال الأعمال بوسائل الاعلام .

5ر10 % نمو للأذون و2ر0 % للقروض

- وهـاهو نمـوذج توسع البنوك فى توظيف أموالهـا فى شـراء أذون الخزانـة خير دليـل ، حيث زادت أرصـدة البنوك من أذون الخزانـة خلاـل الشـهور الخمسـة الأـولى من عمر الانقلاب ، بنحو 31 مليـار جنيه بنمو 5ر10 % ، بينما زادت أرصـدتها الاجمالية من التسـهيلات الائتمانية بالجنيه وبالعملات الأجنبية متضمنة الفوائد ، نحو 1 مليار و90 مليون جنيه بنسبة نمو 2ر0 % فقط .

وبالمقارنة للنشاط الإقراضـى للبنوك خلال نفس الشـهور من العام السابق ، والتى تمثل الشـهور الخمسة الأولى من حكم الرئيس محمد مرسى ، فقد زاد اجمالى أرصدة التسـهيلات المصرفية بنحو 4 مليار و862 مليون جنيه خلال الشـهور الخمسـة ، أى أكثر من أربعة أضـعاف ماتم خلال نفس الشهور من عمر الانقلاب .

- ويبـدو قيام البنوك بالتـدخل لحل المأزق الحكومى بسـبب عجز الموازنة ، عندما نجد أن مشتريات البنوك من أرصدة أذون الخزانة حى نوفمبر قد وصلت نسبتها الى 72 % من اجمالى الأرصدة ، بخلاف نسبة 13 % لمشتريات صناديق الاستثمار من الأذون .

والمعروف أن البنوك تمتلك غالب تلك الصـناديق ، بما يشير لشراء البنوك وصناديقها نسبة 84 % من أرصدة أذون الخزانة ، لتتبق من مبيعات أذون الخزانة نسبة 3ر3 % للشركات القابضة الاستثمارية ، و2ر3 % لشركات التأمين و1ر1 % للأفراد و2ر0 % للعملاء الأجانب .

ويتكرر نفس الأمر فى مبيعات سندات الخزانة الحكومية حيث تستحوز البنوك على نسبة حوالى 77 % من مبيعاتها بخلاف صناديق الاستثمار .

تراجع النصيب النسبى للقروض

- وتشـير بيانـات البنك المركزى الى تراجع النصـيب النسبى للقروض من اجمالى أصولها ، ليصل الى 8ر32 % فى نوفمبر وهو أقل معـدل له خلال السنوات الأخيرة ، حتى أنه فى العامين الماليين التاليين لثورة الخامس والعشرين من يناير كانت النسبة تزيد عن 37 % .

والمثير أن نسـبة القروض للأصول ظلت تواصل تراجعها خلال الشـهور الخمسة الأولى من عمر الانقلاب بلا انقطاع ، بعد أن كانت النسبة تزيد عن 35 % بالشهر السابق للانقلاب ، مع الأخذ فى الاعتبار أنها أرصدة متراكمة منذ سنوات .

ويتكرر نفس التراجع المسـتمر بلا انقطاع لنسبة القروض الى الودائع بالبنوك ، والتى انخفضت من أكثر من 46 % بالشهر السابق للانقلاب الى أقل من 44 % فى نوفمبر .

ومـازالت بيانـات الاقراض التى يتم اعلانها مبهمـة ، حيث لا نعرف كم منها طويل الأجل وكم منها متوسط وطويل الأجل ، حيث تزداد حاجـة النشاط الصناعة للاقراض طويل الاجل ، كذلك مطلوب معرفة توزيع تلك القروض ما بين الشركات الصغيرة والشركات الكبيرة .

وتوزيعهـا القروض على المنـاطق الجغرافيـة المحليـة ، وزيـادة التفصـيل لنوعيـات قطاعـات النشـاط الاقتصـادى التى يتم تمويلهـا ، مثل قطاعات الصـناعات الغذايـة او النسـيجية ونحو ذلك ، وكـذلك الافصاح عن أعمار تلك الديون لنعرف كم الاقراض الجديد ، وأيضا قيمة الفوائد المحتسـبة فى زيادات أرصدة الاقراض .

- ولقـد عبرت بيانـات الائتمـان المحلى التى أعلنهـا البنـك المركزى عن الموقف بوضوح ، حين ذكر أن الائتمـان المحلى = والـذى يتضـمن الاقراض وشراء الأوراق المالية معا - ، قد زاد أرصدته خلال الشهور الخمسة الأولى من عمر الانقلاب ، بنحو 5ر95 مليار جنيه (متضمنا الفوائد بالطبع) .

حيث اتجه معظمها الى زيادة المطلوبات من الحكومة بنحو 6ر93 مليار جنيه ، بينما كانت قيمة زيادة المطلوبات من القطاع العائلى بنحو 7ر3 مليار جنيه فقـط ، وزيادة المطلوبات من قطاع الأعمال العام بنحو 1 مليـار جنيه فقـط ، مع تراجع المطلوبات من قطاع الأعمال الخاص بنحو 8ر2 مليار جنيه .

وهكـذا تخلت البنوك عن دورها الاقراضـى بالمجتمع الاقتصادى ، بعد أن تخلت خلال السـنوات الأخيرة عن دورها الاسـتثمارى بالمساعدة فى انشاء الشركات الجديدة ، لتتجه غالب استثماراتها الى شراء الأذون والسندات الحكومية .

- واذا كان البنك المركزى قد أعلن مؤخرا عن تخصـيص 10 مليار جنيه للتمويل العقارى ، لصالـح محدودى ومتوسـطى الدخل ، فقد أشار البنك الى أن هذا المبلغ سيتم على مدار 20 عاما أى بمتوسط سنوى نصف مليار جنيه ، وهو ما يمثل أقل من نسبة 1ر0 % من أرصدة القروض حاليا .

وحبـذا لو كرر البنـك المركزى تلـك المبـادرة مع الصـناعات الصـغيرة والمتوسـطة ، والتى تعـانى من صـعوبات فى التمويل ، والتى تقوم بتشـغيل الملايين وتوفر منتجات محلية تساهم فى استقرار أسعار السلع التى تنتجها .

EWALI.MAMDOUH@GMAIL.COM